مهلهل المضف خلال مرافعته

سمو رئيس مجلس الوزراء يرد على محاور الاستجواب (تصوير: صالح محمد)

اقتراحات أو طلبات بعد انتهاء المناقشة

«أهل الكويت يعرفون أني أراعي ربي .. ومصلحة بلدي»

مهلهل المضف : لا إصلاح سياسياً في ظل غياب الحرية وتصاعد الأزمات السياسية

من مناقشة قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت وتمديد جلسة يوم غد الأربعاء إلى حين الانتهاء من مناقشة موضوعات تنظيم الوكالة العقارية ومكافحة احتكار أراضي الفضاء والاقتراحات بقوانين بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

ووافق على رسالة واردة من رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفل البرلمانية العضو الدكتورة جنان رمضان تطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بشؤون الأسرة والطفل والمرأة الكويتية وأبنائها وإحالة جميع المشاريع والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمال بعض اللجان والتي تتعلق بالمرأة والأسرة إلى اللجنة للاختصاص.

كما وافق على رسالة واردة من العضو الدكتور مبارك الطشة يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية بدراسة وبحث حالة الطرق والشوارع الرئيسية في البلاد على أن ترفع اللجنة تقريرها خلال شهر.

ووافق على رسالة واردة من رئيس لجنة تمكين التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في المؤسسات الحكومية البرلمانية العضو داود معرفي يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية المدرج على جدول أعمال اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية وكافة الموضوعات المرتبطة بقانون المعاملات الإلكترونية إلى اللجنة للاختصاص.

كما وافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية العضو مهند الساير يطلب فيها من أعضاء مجلس الأمة تقديم تصوراتهم حول قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة خلال خمسة أيام تمهيدا لدراسة وإنجاز تقريرها وفق الموعد المحدد بالخارطة التشريعية.

ووافق على رسالة من العضو الدكتورة جنان رمضان تطلب فيها إحالة مدونة السلوك البرلماني إلى مكتب المجلس لإقرارها.

كما وافق على رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تقديم نظر التقريرين الثاني والثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في شأن إصدار قانون الصناعة وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بعد مناقشة تقرير لجنة شؤون المالية والاقتصادية رقم 11 بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت وذلك للارتباط الفني بين هذه التقارير.

ووافق المجلس الأمة على تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بأن تقدم تقريرها إلى مجلس الأمة في الجلسة العادية المقبلة بشأن إنشاء المنطقة الشمالية الاقتصادية.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد أن حكم القضاء الذي صدر في قضية صندوق الجيش ما هو إلا بداية لاستمرارها حتى تعاد الحقوق لدولة الكويت.

وقال إن "هذه القضية تترتب عليها قضايا أخرى تتعلق بغسيل الأموال وإمكانية استعادتها".

وأضاف أن هذه القضية تحظى باهتمام القيادة السياسية وسمو رئيس مجلس الوزراء مشيرا إلى تشكيل لجنة تضم ممثلين للجهات الحكومية المعنية وهي بنك الكويت المركزي ورئاسة الأركان العامة للجيش وإدارة الفتوى والتشريع لمتابعة القضية.

واستذكر دور الراحل الشيخ ناصر صباح الأحمد رحمه الله في هذه القضية، مؤكدا استكماله لما بدأه حتى الانتهاء من هذا الملف.

من جهته قال وزير المالية فهد الجارالله أمس إن الحكومة طلبت استعجال مناقشة لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية للاتفاقية الموحدة لضريبة السلع الضارة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمهيدا للاتفاق حول إقرار الاتفاقية.

وأضاف الوزير الجارالله "نحن لن نتجاوز التنسيق ما بين السلطتين فيما يخص اللجنة التنسيقية البرلمانية – الحكومية ولجنة الأولويات البرلمانية ولكن طلبنا استعجال مناقشة الاتفاقية".

وأوضح أن هذا الأمر لا يتعلق بقانون القيمة المضافة ولا يخص أي سلعة غير السلع الضارة مضيفا أنه "في حال إقرار الاتفاقية فسوف تحدد السلع التي ستفرض عليها الضريبة والتي تؤثر على صحة وسلامة المواطنين وتضر في البيئة مثل مواد التبغ ومشروبات الطاقة وبعض المواد المسرطنة الي تؤثر على سلامة المواطنين".

وأكد الوزير الجارالله أهمية إقرار هذه الضريبة بالنسبة لوزارة المالية كونها من ضمن الإيرادات غير النفطية.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى بند الاستجوابات ويشمل الاستجواب الموجه من النائب مهلهل المضف إلى سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء بصفته متضمنا ثلاثة محاور.

واستهل النائب مهلهل المضف مرافعته،بتلاوة ماوردفي مقدمة صحيفة استجوابه،قائلا: «لا إصلاح سياسي في ظل غياب الحرية السياسية».

وأضاف المضف لرئيس الوزراء: «هل تعرف ظروف وتوقيت خطاب تصحيح المسار؟».

وتابع: غياب الإصلاح السياسي هو السبب في تصدع العلاقة بين السلطتين، مشيراً إلى أن «الكويت منذ نشأتها، والعلاقة قائمة على التفاهم والتشاور وتم تأصيل ذلك في دستور 62».

ولفت إلى أن النظام البرلماني الذي دعا له المجلس التأسيسي هو الحكومة البرلمانية، ونحن نعيش عدم وجود رؤية واضحة في الحكومات السابقة والحالية في شكل الكويت مستقبلا وتصاعد الأزمات السياسية داخل وخارج المجلس.

وشدد على أن خطاب تصحيح المسار هو مشروع سياسي يوازي إنجاز دستور 62 لكن نحتاج لتطبيق مضامينه.

وانتقد المضف المماطلة في تحسين معيشة المواطنين، مشيراً إلى اقرار زيادة الحد الأدنى وهذا موجود ضمن قرارات وإجراءات في برنامج عمل الحكومة ويمكن إنجازه دون اللجوء للمجلس، متوجها لرئيس الوزراء بالقول: لماذا تلجأ للمجلس وأنت تقدر أن تقره بـ«شخطة قلم؟».

وتساءل: «إقرار الحد الأدنى عقب إعلان استجوابي لك، ووزير المالية عقب 5 ساعات من إعلاني أكد الزيادة التي لم تشمل كل المتقاعدين ولا مشتركي الباب الخامس من الحد الأدنى.. أليس هذا قصورا؟»

وقال المضف لرئيس الوزراء: «نسمع عن البديل الاستراتيجي

ووزير الشؤون يقدم التهاني أيضا

سمو الرئيس ملوحا للحضور

- نحن نعيش عدم وجود رؤية واضحة في الحكومات السابقة والحالية لشكل الكويت مستقبلا
- خطاب تصحيح المسار هو مشروع سياسي يوازي إنجاز دستور 62 لكن نحتاج لتطبيق مضامينه
- لم تقدم أي حلول حقيقية للقضايا المتعلقة بتحسين معيشة المواطنين والخدمات المقدمة للمواطنين
- منذ استلامك يا سمو الرئيس زادت الشواغر في البلد وارتفعت لأكثر من 500 وظيفة قيادية
- الكويت تراجعت في مؤشر الديموقراطية والبلد لا يدار بالعواطف بل بتحقيق مصالح الشعب

عدد من كبار الحضور ورجال الإعلام خلال المتابعة

جانب من الجمهور

حضور نسائي كثيف